

قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وتأثيره على القيمة السوقية للشركات
(دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)
**Measuring the Level of Accounting Conservatism in Financial Reports
and its Impact on the Market Value of Companies**

م . د. محمد عبدالله أبراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

المستخلص

يعد موضوع التحفظ المحاسبي من العناوين المحاسبية التي كانت ولا تزال تثير جدلاً بين الباحثين في المحاسبة، وظهرت دراسات كثيرة لقياس مستويات التحفظ المحاسبي وعلاقته بالعديد من المفاهيم المحاسبية كجودة الأرباح، جودة المعلومات المحاسبية، حوكمة الشركة وقيمة أسهم الشركة. ويهدف هذا البحث إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي وعلاقته بالقيمة السوقية للشركة في عينة من الشركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق الأوراق المالية العراقي. باستخدام نموذج (Beaver & Ryan:2000) وهو نموذج يقيس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأسهم ثم مقارنته بالقيم السوقية للأسهم مقاسة بالقيمة العادلة والتي يمكن التعبير عنها بالقيمة السوقية التي تساوي سعر الإغلاق للسهم في نهاية السنة المالية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هناك تذبذب في مستويات التحفظ المحاسبي في الشركات عينة البحث، فخلال سنة مالية هناك انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي يقابله انخفاض في القيمة السوقية، وفي السنة التالية نلاحظ الشركة نفسها تمتاز بسياسات تحفظ عالية يقابلها ارتفاع في القيمة السوقية لأسهم الشركة. ويرى الباحث أن سبب التذبذب يعود لاختلاف أسس القياس المحاسبي وكذلك إلى الجهل في تطبيق التعديلات التي تطرأ على القواعد أو المعايير المحاسبية والطرق المحاسبية المستعملة من قبل الشركات عينة البحث، وفي ضوء ذلك تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها، ينبغي على إدارة سوق العراق للأوراق المالية إلزام الشركات المسجلة بالإفصاح عن سياسات التحفظ المحاسبي المستخدمة في التقارير المالية السنوية مع بيان مبررات استخدام هذه السياسات وشرح لانعكاساتها على نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة.

Abstract

The topic of the accounting conservatism becomes the accounting headings that have been and still are controversial among the accounting researchers. There have been many studies to measure the levels of accounting conservatism and its relation to accounting concepts such as quality of profits, quality of accounting information, corporate governance and the value of company shares.

The aim of this research is to measure the level of the accounting conservatism and its relation to the market value of the company in a sample of the Iraqi joint stock companies listed in the Iraqi stock market, by using the Beaver & Ryan: 2000 model), a model that measures the ratio of book value to market value of shares and then compares them to

market values of shares measured at fair value that can be expressed at market value equal to the closing price at the end of the financial year.

The study reached a number of conclusions, the most important of which is the fluctuation in accounting conservatism levels in the research sample companies. In a financial year there is a decrease in the level of the accounting conservatism, which is accompanied by a decrease in market value. In the following year, the company itself is characterized by high conservatism policies. The researcher believes that the reason for the fluctuation is due to the difference in the basis of accounting measurement as well as ignorance in the application of amendments to the rules or accounting standards and accounting methods by the companies sample research.

In addition, the study concluded with a number of recommendations, the most important of which is the management of the Iraq Stock Exchange to oblige listed companies to disclose the accounting policies used in the annual financial statements, explaining the justification for using these policies and explaining their implications for the outcome of the company's activity and financial position .

المقدمة

ازداد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي في ادبيات المحاسبة في العقود الاخيرة بسبب الازمات والفضائح المالية التي اصبحت الاسواق المالية العالمية بسبب التصرفات التي قامت وتقوم بها ادارات الشركات ومنها ادارة الارباح من جهة، ولارتباط التحفظ بالإفصاح المحاسبي وتأثيره على ملائمة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وخصلة بعد التنامي الكبير في الاسواق المالية وزيادة التداول في الاسهم الذي اشر حاجة الى توفير معلومات تتسم بدرجة معقولة من الموثوقية.

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى الاهتمام بالتحفظ المحاسبي يعود الى الجدل الكبير بين المحاسبين حول استخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات والممتلكات والمعدات.

كما اتسع الاهتمام في السنوات الاخيرة بدراسة موضوع العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية وارباح الشركات، واتضح هذا الاهتمام من خلال انتشار البحوث التي تدرس العلاقة بين ارباح وعوائد الاسهم وممارسات التحفظ المحاسبي في بلدان كثيرة حول العالم. ويتجسد الحفظ المحاسبي بعدة اشكال ضمن اطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لعل اكثرها استخداماً وفقاً للبحوث العالمية هو تأجيل الادارة الاعتراف بالأرباح مع الاعتراف بالخسائر المحتملة، ومبالغة الشركات في احتساب الاندثرات والمخصصات وزيادة النفقات وغيرها من التصرفات.

ويرى الكثير من الباحثين ان سياسات التحفظ المحاسبي يحد من سياسات ادارة الارباح وغيرها من التصرفات التي تقوم بها ادارات الشركات والتي بدورها تؤثر على القيمة السوقية للاسهم والتي تنعكس على قيمة المنشأة في السوق.

من جانب اخر يرى باحثين اخرين ان سياسات التحفظ المحاسبي التي تقوم بها الشركات المساهمة سوف ترفع كفاءة الاسواق المالية وزيادة الثقة بين مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين ومقرضين والتي تنعكس بشكل ايجابي على مؤشرات السوق.

ويهدف هذا البحث الى دراسة درجة سياسات التحفظ المحاسبي الممتعلة من قبل الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم دراسة تأثير علاقة هذه السياسات على القيمة السوقية للشركات عينة البحث.

ولتحقيق اهداف تم تقسيم الى جانبين نظري يتناول مفهوم التحفظ المحاسبي واهميته مع بيان اهم المقاييس المستخدمة لتحديد مستويات التحفظ المحاسبي، وكذلك التطرق الى مفهوم بكل جوانبه مع ايضاح مفهوم القيمة الدفترية والقيمة السوقية وكذلك القيمة العادلة. اما الجانب الثاني فخصص للتطبيق العملي على عينة البحث من خلال اختيار مجموعة من الشركات في قطاعي الفنادق والمصارف اما الجانب الاخير فقد خصص لاهم الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

مشكلة البحث

ادى استغلال الشركات لبعض الثغرات في المبادئ المحاسبية المقبولة وكذلك الموجودة في المعايير المحاسبية سواء المحلية منها او الدولية لتحقيق اهداف خاصة بها بعيدا عن مصالح الاطراف الاخرى، ان سياسات التحفظ المحاسبي التي تستخدم من قبل الشركات المساهمة لها تأثيرات على القيمة السوقية لاسهم والتي تنعكس على قيمة الشركة، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الاتي:
((هل هناك تأثير لمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات؟))

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من الموضوع الذي يتناوله، اذ يتناول هذا البحث دور سياسات التحفظ المحاسبي في الحفاظ على مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية وضمان توفير تقارير مالية محايدة من خلال تجنب المبالغيات في القياس المحاسبي للمصروفات والتخصيصات والانتثرات وغيرها. أن تحديد مستوى التحفظ في التقارير المالية وتأثير هذا المستوى من التحفظ سواء بالارتفاع او الانخفاض على القيمة السوقية للسهم وبالتالي انعكاسه على قيمة الشركة في السوق من المواضيع التي اخذت حيز كبير في ادبيات المحاسبة حول العالم وسوف يتم في هذا البحث قياس مستوى سياسات التحفظ المحاسبي المستعملة في التقارير المالية للشركات المساهمة وعلاقتها بالقيمة السوقية لاسهم هذه الشركات.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان تأثير مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات وذلك من خلال:-

- 1- بيان مفهوم التحفظ ودور سياسات التحفظ مع توضيح اهم نماذج قياس التحفظ.
- 2- بيان مفهوم القيمة والقيمة النظرية، السوقية والقيمة العادلة.
- 3- بيان تأثير استعمال سياسات التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة السوقية.

فرضية البحث

يقوم هذا البحث على فرضية مفادها ((ان هناك تأثير لمستوى التحفظ المحاسبي المستعمل في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على القيمة السوقية لهذه الشركات))

مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث يتمثل في مجموعة الشركات المساهمة في قطاعي الفنادق والمصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. أما عينة البحث فإنه سيتم اختيار عينة قصدية تتمثل بخمسة من الفنادق والمصارف التي تمتاز بالاستقرار في التداول للسلسلة الزمنية (خمس سنوات).

الحدود الزمانية والمكانية

تحدد الحدود المكانية للبحث في مجموعة من الفنادق والمصارف الاهلية العراقية التي مقرها في العراق، اما الحدود الزمانية للبحث فتشمل التقارير المالية للمصارف عينة البحث على مدى سلسلة زمنية تمتد من سنة (2012-2016).

منهج البحث

يستخدم هذا البحث المنهج الكمي (Quantitative Research) في جمع و تحليل البيانات، اذ سوف يتم الاعتماد على التقارير المالية للفنادق والمصارف عينة البحث ثم يتم تحليل هذه التقارير لتحديد مستوى التحفظ و تحديد اثر ذلك على القيمة السوقية للأسهم و الذي ينعكس بدوره على قيمة الشركة بالسوق باستخدام نموذج (2000 Beaver & Ryan).

الجانب النظري

اولاً: مفهوم واهمية التحفظ المحاسبي

في بعض الأحيان، من الناحية العملية، كان من المقبول الاحتجاج بالحكمة أو المحافظة كمبرر لمعاملة محاسبية في ظل ظروف عدم اليقين. الحكمة أو المحافظة تعني عندما تكون في شك، واختيار الحل الذي سيكون أقل احتمالاً في المبالغة في الموجودات أو الدخل أو أكثر من ذلك مع الالتزامات. ويشير الإطار المفاهيمي إلى أن الحيلة أو التحفظ عموماً يتعارضان مع نوعية الحيا.

ويرجع ذلك إلى أن الحكمة أو المحافظة قد تؤدي إلى تحيز في الوضع المالي والاداء المالي المبلغ عنهما. في الواقع، انخفاض قيمة الموجودات (أو المبالغة في تقدير الالتزامات) في فترة واحدة يؤدي في كثير من الأحيان إلى المبالغة في الاداء المالي في فترات لاحقة وهي نتيجة لا يمكن وصفها بأنها حذرة. وبناء على ذلك، فإن الإطار المفاهيمي لا يشمل الحكمة أو المحافظة كصفات مرغوبة لمعلومات الإبلاغ المالي (Kieso, et al. 2017:45).

التحفظ المحاسبي بشكل مبسط هو اتخاذ الاجراءات مقابل احتمال الانخفاض في القيم الدفترية للموجودات عن القيمة السوقية على المدى الطويل، وبعبارة أخرى هو الاخذ بنظر الاعتبار الخسائر المتوقعة حدوثها دون النظر بنفس الاهتمام الى الارباح المتوقعة حدوثها (عبد الملك، 2013: 214).

من الملاحظ وجود عدم اتفاق على تعريف موحد للتحفظ، فعرفه (Basu) بأنه هو الاختلاف في التوقيت لعرض تأثير الفقرات الايجابية والفقرات غير الايجابية في الربح المحاسبي المنشور لانعكاس أثر كل القوائم المالية من حيث الاعتراف بتأثير الفقرات غير الايجابية بصورة أسرع من أثر الأبناء الايجابية (النجار، 2014: 182).

وعرف التحفظ المحاسبي بأنه الهبوط المستمر للقيمة الدفترية للموجودات عن القيمة السوقية من فترة زمنية الى اخرى، ويعرف أيضاً بأنه سياسة للمفضلة بين المبادئ المحاسبية التي تؤدي الى اختيار طرق واساليب محاسبية تنعكس على تقليل الأرباح التراكمية المقر عنها، من خلال، ويشير مصطلح التحفظ الى الاعتراف الفوري بالنقصات مع تأخير الاعتراف بالإيرادات (Beawer & Ryan، 2005: 273).

Rebecca (2015) اكد انه يجب الاخذ بنظر الاعتبار ان الهدف من محاسبة التحفظ هو اختبار الطريقة او الاسلوب او التقدير ومنها اظهار الموجودات بكلفة أقل من المعتاد وخلال ظروف التضخم اختيار طريقة (LIFO) بدلا من طريقة (FIFO) عند تحديد المخزون. وبالمثل، تطبيق الكلفة او السوق ايهما اقل عند تقييم مخزون اخر المدة في نهاية الفترة (Rebecca, et al., 2015: 24).

وبشكل عام هناك نوعين من التحفظ وهما التحفظ غير المشروط، أي ان التحفظ لا يرتبط بحالة معينة او حدث اقتصادي معين، وامثلة هذا النوع من التحفظ تخفيض قيم صافي الموجودات، أو الإفصاح عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية، أما النوع الثاني من التحفظ المحاسبي وهو التحفظ الشرطي، وهو يرتبط بوقوع أحداث معينة، ويؤدي الى الاعتراف بالخسائر الاقتصادية مبكراً (النجار، 2014: 183).

دوافع التحفظ المحاسبي

هناك اسباب وعوامل تدفع المحاسبين او الادارات المالية للشركات المالية بالتهاج سياسات التحفظ المحاسبي وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات حيث يرى (Hayan) ان حجم الشركة هو العامل الاول او الدافع الرئيسي حيث ان الشركات الكبيرة تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، لذلك تلجأ تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية، في المقابل، يرى Hayan (الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من المشاكل التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم أن الشركات صغيرة الحجم هي الشركات الأكثر تحفظاً ، لذلك تتوقع الدعاوى القضائية(Hayan,1995:138).

حين ذكر (Watts) أربعة عوامل او دوافع تدفع المحاسبين للجوء للتحفظ المحاسبي وهي:

1. التعاقبات
2. الدعاوى القضائية
3. الضرائب
4. والمنظمات المهنية

وقد جاءت نتائج دراسة Watts لتؤكد بأن هناك عاملين لهما تأثيراً قوياً على التحفظ المحاسبي هما التعاقبات، والدعاوى القضائية أو ما يسمى بالمسؤولية القانونية للمساهمين، أما الضرائب والمنظمات المهنية، فقد وجد أن هذين الدافعين تأثيرهما ضعيف على التحفظ المحاسبي (Watts,2003:289).

من جانب آخر يرى Ramaling and Yu ان نسبة المديونية تؤثر على التحفظ المحاسبي فإذا كانت هذه النسبة عالية في إحدى الشركات فإن إدارة الشركة تبعد عن ممارسة التحفظ المحاسبي التحفظ المحاسبي من أجل عدم التأثير السلبي الذي ينعكس باعتراف بخسائر مبكرة، والذي يتبعه انخفاض في الأرباح وتخفيض قيم الموجودات، والذي بدوره يؤدي الى احتمالية خرق في عقد المديونية (Ramaling Egowda, S., and Yong Y, 2011:231).

ومن العوامل او الدوافع الاخرى التي تؤثر على التحفظ المحاسبي هو حوكمة الشركات، وتمتاز العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي بأنها علاقة طردية فكما ارتفع تطبيق اليات حوكمة الشركات كلما ازداد مستوى التحفظ المحاسبي

مقاييس التحفظ المحاسبي:

هناك مجموعة من المقاييس التي تستخدم لقياس التحفظ المحاسبي وهي حسب التسلسل التاريخي لظهورها مقياس او نموذج Basu,1997 ويعرف أيضاً (مقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم)، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من العديد من الباحثين في مختلف انحاء العالم، وهو يفترض حقيقة مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المتحققة. النموذج الثاني هو مقياس القيمة الحفترية الى القيمة السوقية ويسمى بنموذج Beaver and Ryan,2000 وهو الذي سيتم اعتماده في هذا البحث.

ونموذج المستحقات والذي يتم فيه قياس التحفظ من خلال سرعة أساس الاستحقاق في من خلال عرض للتدفقات النقدية الموجبة عن التدفقات النقدية السالبة(سلطان،2013:15).

مؤشر التحفظ (Score-C) ويسمى أيضاً مقياس Zhang& Penman ويعمل هذا المقياس من خلال ايجاد تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، من خلال تطبيق المعادلة التالية (نسبة الاحتياطات غير المعلنة إلى صافي الأصول التشغيلية)، وتظهر زيادة الاحتياطات غير المعلنة بنسبة أعلى من صافي

الموجودات التشغيلية إلى أن الشركة تستخدم سياسات تحفظ محاسبية عند الإفصاح عن قيمة موجوداتها، وعليه فإن ارتفاع مؤشر Score-C يعني زيادة مستوى التحفظ (يلسين، 2008:34).

مقياس تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Beaver and Ryan, 2000)

Beaver and Ryan (2000) قاما بمقياس التحفظ باستخدام نموذج قيمة الشركة الدفترية إلى قيمة الشركة السوقية مع افتراض ثبات باقي العوامل، والذي الشركات التي تستخدم التقرير المحاسبي المتحفظ من خلال إظهار انخفاض في صافي الأصول وانخفاض في القيمة الدفترية لأسهم الشركة مقارنة بالقيمة السوقية لهذه الأسهم.

وفي هذا النموذج يتم استخدام سلسلة الوقت المجمع والبيانات المقطعية التي تبين نسب القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية على سنة واحدة بشكل منفرد وعلى فرض ثبات المتغيرات وعلى عوائد الأسهم للشركة بشكل منفرد للسنوات الخمس الحالية والسابقة.

معامل المقدرة (Coefficient) يستخدم بيانات الشركة بشكل منفرد لإظهار الجزء الثابت من الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية، وكلما انخفض معامل القدرة المسمى "عنصر التحيز"، كانت القيمة الدفترية لـ صافي الأصول متحيزة هبوطاً وأكثر تحفظاً بالنسبة للشركة، لأن معامل المتوسط هو صفر، فإن المعامل يقدر المحافظة النسبية وليس التجانس الكلي. يتم استخدام هذا القياس (نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية) إلى تقدير إلى أي مدى يختلف التحفظ بين الشركات Beaver and Ryan (2000:132).

إن تخفيض القيمة الدفترية لأسهم الشركة، مقابل قيمتها السوقية، والذي يعني في حقيقة الأمر تخفيض قيمة الشركة ككل، وهو أساس جوهر التحفظ الذي دعت إليه النظرية المحاسبية.

ويرى الباحث أن هذا المقياس يمتاز بسمتين رئيسيتين هما أنه قياس ذو ثقة عالية لأنه يعتمد على معلومات خارج نطاق سيطرة الشركة وغير قابلة للتلاعب مثل القيمة السوقية للأسهم، كما أن هذا القياس سهل التطبيق كون البيانات المستخدمة في التطبيق متوفرة ومعادلة الاحتساب لا تحتاج إلى أساليب احصائية معقدة.

أنواع التحفظ المحاسبي

هناك نوعين من التحفظ أولها التحفظ الشرطي وهو يعتمد على التنبؤ بوقوع أحداث معينة والتحوط لها قبل حدوثها والامثلة على ذلك سياسة الكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 المخزون، وصافي القيمة القابلة للتحقق في السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحا منه التكاليف المقدرة للإتمام والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع، يمكن أن تكون كلفة المخزون غير مستردة إذا كان المخزون تالف، أو متقادم، أو إذا كان سعر بيعه منخفضاً، كما يمكن أن تكون كلفة المخزون غير مستردة إذا ارتفعت التكاليف المقدرة للإتمام أو التكاليف المستهدفة لتنفيذ البيع. إن تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي هي أقل من التكاليف متفقة مع وجهة النظر القائمة بعدم إظهار الموجودات بقيمة أكبر من القيمة المتوقعة من بيعها أو استخدامها. قد يتم إنشاء مخصصات أو مطلوبات محتملة كنتيجة لعقود البيع إذا كانت تغطي هذه العقود جزءاً من كلفة المخزون المحتفظ به أو من عقود الشراء، وهذه الحالات تم معالجتها من خلال المعيار الدولي 37 المخصصات، المطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة.

وتتم عملية تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس اخذ كل عنصر بشكل مفرد، وفي بعض الحالات يتم اعتماد اسلوب تجميع العناصر المشابهة او المترابطة، ويكون ذلك في حالة هناك خط انتاجي واحد ينتج منتجات متعددة والتي تنتج وتسوق من نفس المنطقة الجغرافية (عبد الملك، 2013: 215).

اما النوع الثاني فهو التحفظ غير الشرطي: يتمثل في اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض الأرباح والقيمة الدفترية للموجودات بغض النظر عن وجود خسائر، ويتحقق ذلك خلال من رسملتها. (شهيدي، عبس، 2015: 137)

ويرى الباحث انه من الامثلة الاخرى التي يمكن تصنيفها على النوع الثاني الاعتراف الفوري بتكاليف البحث والتطوير واعتماد مبدأ الكلفة التاريخية في تقييم الموجودات مما يترتب عليه انخفاض في قيمة صافي الموجودات.

أهمية التحفظ المحاسبي

بينت جمعية المحاسبين الامريكيين أهمية اعتماد سياسات التحفظ المحاسبي لمقابلة الممارسات المحاسبية غير الاخلاقية وكذلك ممارسات ادارة الارباح التي تقوم بها ادارة الشركات عند الابلاغ المالي عن صافي الموجودات وحقوق المالكين. واوضحت جمعية المحاسبين الامريكيين ان سياسات التحفظ المحاسبي تختلف بناءً على متغيرات البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول وتعد الولايات المتحدة من اكثر الدول التي تمارس مستوى عالي من سياسات التحفظ واكدت على ان التحفظ المحاسبي يوفر حماية للمستثمرين والمقرضين.

إن التطبيق العملي لسياسات التحفظ المحاسبي له تأثير ايجابي على دقة التقارير المالية والافصاح عنه بشفافية في الأجل ويحد من ممارسات الادارة للمحاسبة غير الاخلاقية وكذلك ممارسات ادارة الارباح على المستوى القصير الاجل مما يعزز فرص استمرارية المنشأة (Watts, 2003: 218).

وتظهر أهمية التحفظ المحاسبي في أوقات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر والتي أدت بالكثير من الشركات لمواجهة الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة، مما قاد الكثير من مديري تلك الشركات للتلاعب أو التأثير على الأرباح الحقيقية من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوفرة لديهم عن الشركات التي يعملون بها، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة، لذلك فإن اتباع سياسة محاسبية تتسم بالتحفظ يقلل من مخاطر المعلومات، ومخاطر الوكالة وخاصة في فترات الأزمات المالية (Mitton, 2002: 230).

ومن الجوانب المهمة الاخرى فإن التحفظ المحاسبي له تأثير ايجابي في توفير افصاح محاسبي يتصف بالجودة ويلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، فالمعلومات المحاسبية التي تتصف بالتحفظ تعطي ثقة لمستخدمي القوائم المالية من خارج الشركة بأن المعلومات المنشورة المفصح عنها تتصف بالجودة (النجار، 2014: 183).

ويرى الباحث ان التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال والتنافس الكبير بين الشركات ادى الى انتشار كثير من الممارسات المحاسبية اللاأخلاقية من جهة وممارسات ادارة الارباح التي تقوم بها ادارات الشركات ابرزت الحاجة الى الالتزام بسياسات التحفظ المحاسبي بشكل كبير للحفاظ على حقوق المستثمرين والمقرضين ولضمان استقرار الاسواق المالية.

وبعد ان تم تناول مفهوم التحفظ المحاسبي ووافعه وانواعه واهم المقاييس المستخدمة لتحديد مستويات التحفظ المحاسبي، سنتطرق في الجزء التالي من الجانب النظري الى مفهوم القيمة الموقية وعلاقة سياسات التحفظ المحاسبي بقيمة اسهم الشركة.

ثانياً: مفهوم قيمة الشركة

إن القيمة مفهوم واسع ليس من السهولة التحكم بجوانبه ويعود اصل كلمة قيمة او " VALUE " الى الفرنسية ومن كلمة " VALOIR " و التي تكون ترجمتها في اللغة الانكليزية " To be worth " و تعني قيمة أو قيمة مالية، ولمفهوم القيمة بعدان: أولهما البعد الأخلاقي الذي يشمل اعتبارات التقدير والاحترام والنزاهة، وبذلك فإن تقدير الشيء من خلال تحديد استحقاقه المادي الجوهرية، وفي حقيقة الامر يصعب اعطاء قيم كمية للبعد الاخلاقي رغم الدور الكبير لهذا البعد في بناء المجتمعات لارتباطه بمفاهيم لا يمكن التعبير عنها كمياً مثل العدالة والاخلاق. والبعد الثاني هو البعد المادي الذي يرتبط بمصطلح السعر الذي يمثل مقياس للأشياء بما يقابل قيمتها من النقد، أو يمثل السعر المبلغ الذي يدفع مقابل الحصول على سلعة أو خدمة معينة، وبذلك فإن السعر هو قيم مادية قابلة للتحديد والقياس في المعاملات التجارية (خضير، 2009: 69).

مداخل القيمة: Value Approaches

بشكل عام هناك ثلاث مداخل للقيمة هي كالآتي:

- 1- مدخل الدخل Income Approach : وفي هذا المدخل يتم تقييم قيمة الشركة بالاعتماد ببيان ومعلومات كشف الدخل والكشوفات التحليلية الاخرى المستخرجة من كشف الدخل.
- 2- مدخل السوق: وفي هذا المدخل يتم تحديد قيمة الشركة اعتماداً على الصفقات التجارية التي تقوم بها Market Approach الشركة مع الشركات الاخرى وبناءً على التعليمات التي تنظم عمل الاطراف المتعاملة في السوق.
- 3- مدخل الموجودات Asset Approach : وفي هذا المدخل يتم تحديد بالاعتماد على قيمة موجودات الشركة، وفي ظل هذا المدخل هناك خيارين للشركة أولهما تقييم الموجودات الملموسة Tangible Assets بشكل منفصل عن الموجودات غير الملموسة Intangible Assets، أو يتم تقييم الموجودات الملموسة و غير الملموسة في مجموعة واحدة (Hitchner, 2003: 7).

أنواع القيمة (نسبة الى انواع الاسهم)

1- القيمة الاسمية Par Value

المقصود بالقيمة الاسمية هو السعر الذي يتم وضعها على شهادة الاسهم التي يتم اصدارها في مرحلة الاكتتاب وسواء كانت هذه الاسهم اسهم عادية او اسهم ممتازة. والقيمة الاسمية للاسهم في معظم الاحيان تتساوى مع سعر الاصدار (المبلغ الذي يدفعه المكتتب مقابل السهم)، ولكن في بعض الحالات يتم اصدار الاسهم بعلاوة عندما يكون سعر الإصدار أعلى من القيمة الاسمية و تعد جزءاً من حقوق الملكية، وقد يتم اصدار الاسهم بخصم عندما يكون سعر الإصدار أقل من القيمة الاسمية ويمثل الفرق خصم إصدار ويثبت كالالتزام في حقوق الملكية. وفي معظم البلدان لا تجيز التشريعات ان يكون سعر اصدار الاسهم أقل من القيمة الاسمية لاسهم عند تأسيس الشركات المساهمة (Ross, et.al, 2012: 371).

2- القيمة الدفترية Book Value

تعني القيمة الدفترية للأسهم قيمة الاسهم المثبتة في السجلات المحاسبية للشركة، وتمثل قيمة السهم الدفترية حصة السهم من صافي موجودات الشركة وكما تظهر في قائمة المركز المالي (ويقصد بصافي الموجودات أجمالي الموجودات مطروحاً منها كافة المطلوبات للغير)، وبعبارة اخرى يتم الوصول الى القيمة الدفترية للسهم من خلال قسمة صافي الموجودات على الاسهم المصدرة.

فإذا كانت الوحدة الاقتصادية تُصدر نوعاً واحداً من الأسهم فإن القيمة الدفترية للسهم سوف تحتسب وفق المعادلة التالية:

صافي الموجودات

= القيمة الدفترية للسهم

عدد الأسهم المصدرة

أما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تصدر أسهماً ممتازة الى جانب الأسهم العادية فإن القيمة الدفترية للسهم تحتسب وفق المعادلة الآتية :

صافي قيمة الشركة - القيمة الاسمية للأسهم الممتازة

= القيمة الدفترية للسهم العادي

عدد الأسهم المصدرة

(خضير، 2009: 73-75)

ج - القيمة السوقية Market Value

هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أداة مالية أو المستحق الدفع عند شراء أداة مالية في سوق نشط . (Wiley, 2015:633)

تعتبر قيمة الشركة عن القيمة السوقية لأسهم الشركة أي السعر الذي تباع أو تشتري به اسهم الشركة أو هو السعر الذي يتم تحديده في سوق الأوراق المالية لأسهم الشركة إذا كانت مدرجة أو خاضعة للتداول في سوق الأوراق المالية نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الأوراق المالية ويعد هذا السبب (قوى العرض والطلب في السوق المالية) السبب الرئيس في التغيرات المستمرة في قيمة اسهم الشركة. وهناك عوامل أو اسباب أخرى تؤثر على ثبات قيمة اسهم الشركة ومنها توقعات المتداولين أو المتعاملين لربحية الشركة في المستقبل، وكذلك عنصر المضاربة بعدد من العناصر التي تؤثر على قيمة الاسهم ارتفاعاً أو انخفاضاً (ابراهيم، 2010:156) .

و يتم التقرير عن هذه القيمة يومياً في الصحف أو على شبكة الأنترنت لتسهيل التداول والمتجارة بها و من المهم الإشارة الى أن القيمة السوقية للأسهم في لحظة أو اي وقت من أوقات التداول لن يكون لها تأثير على حصة حاملي الأسهم في حقوق الملكية في الشركة المصدرة لهذه الأسهم. ويرى الباحث ان القيمة السوقية أهم قيم الأسهم التي يهتم بها المساهم الحالي أو المستثمر المتوقع و تعد القيمة السوقية الموجه الرئيسي لقرارات الاستثمار والاقتراض. وبشكل عام يفضل الاقتصاديون استعمال القيمة السوقية على لقيمة الدفترية، وهذا يعود الى أن القيمة السوقية تحدد القيمة الجارية في السوق، ومعظم الاقتصاديين يؤمنون بأن القيمة السوقية أفضل في تحديد القيمة الحقيقية بدلاً من القيمة الدفترية المستندة الى الأسس التاريخية، وعلى العكس من ذلك فالمحاسبون يفضلون استعمال القيمة الدفترية بدلاً من القيمة السوقية بسبب خاصية عدم الاستقرار في سوق الأسهم الذي يؤدي الى التقلبات في اسعار الاسهم انخفاضاً وارتفاعاً.

القيمة العادلة Fair Value

بدأ ضهور مفهوم القيمة العادلة أو القيمة السوقية العادلة قبل عقدين أو أكثر واستعمل في تقييم الاستثمار في الأوراق المالية، بسبب الجدل الكبير بين المنظمات المهنية المحاسبية حول عدم ملائمة الكلفة التاريخية مع التطورات والتقلبات الكبيرة في الاسواق المالية. ونتيجة للجدل الكبير حول استعمال الكلفة التاريخية في تقييم الاسهم اصدر FASB المعيارين (110) و (115) اللذان اتاحا استخدام القيمة العادلة في تقييم الاسهم

والاعتراف بالأرباح غير المتحققة (IASB, 2009: 1456) والمفهوم أعلاه للقيمة السوقية العادلة يعد متطابقاً تقريباً مع تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين .

"American Institute Certified Public Accountants" وجمعية المقومين الأمريكيين "American Society of Appraisers" وجمعية الكندية للمقومين المجازين "Canadian Institute Chartered Business Valuators"، إذ تبنت الجهات أعلاه تعريفاً متشعباً و هو: السعر الذي يجبر عن شروط التعاملات النقدية لأداة الملكية التي يراد نقلها بين البائع الاقتراضي والمشتري الاقتراضي، وبرغبة كلا الطرفين على أن تتم عملية التبادل في سوق مفتوحة وغير مقيدة ولا يكون هناك ضغوطات في عملية البيع أو الشراء، مع امتلاك الطرفين (البائع والمشتري) للمعرفة الكافية المعقولة بكل ما يتعلق بالصفقة (ابراهيم، 2010: 158).

و يرى الباحث مما تقدم إن القيمة العادلة هي سعر تبادل مقبول لأداة ملكية بين بائع ومشتري ذوي دراية ومعرفة في ظل أسواق متخصصة نشطة ومستقرة.

إن استعمال مفهوم القيمة العادلة عند تقويم الأسهم و السندات يترتب عليه تسجيل الأرباح و الخسائر غير المعترف بها المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية المعدة للبيع available for sale securities تحت حساب أرباح و خسائر غير متحققة unrealized gain and loss وتظهر ضمن حقوق حملة الأسهم لحين تحققها و يقابلها حساب تعديل القيمة العادلة fair value adjustment التي تظهر مع الأدوات المالية في الميزانية العمومية (Spizeland, 2003: 577). وقد بين المعيار الدولي رقم " 32 " الذي صدر شهر كانون الثاني سنة 1995 الخاص بالأدوات المالية (العرض و الإفصاح) في فقرة معلومت إن القيمة العادلة إنه عندما يكون من غير العملي بسبب قيود الوقت أو التكلفة تحديد القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية بثقة كافية يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة بنفس وقت الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بخواص القيمة العادلة للأدوات المالية. (EY, 2001: 98).

إن استعمال القيمة مرتبط بشرط توافر أسعار السوق، ولكن عندما تكون أسعار السوق غير متاحة يتم تقويم على أساس التكلفة، على أن يتم تقويم الاستثمار في الأدوات المالية في مدد تالية لعملية الاقتناء و يعرف هذا المدخل بطريقة التكلفة و يُعترف بالتوزيعات على هذه الاستثمارات كإيرادات عند تحصيلها، كما يتم تقويم محفظة الأوراق المالية والتقرير عنها بالقيمة الدفترية ولا يتم الاعتراف بأي أرباح وخسائر حيازة حتى بيع هذه الأوراق. (Kieso, 2015: 987).

ويرى الباحث أن السعر والكلفة يمكن أن تتسوى مع القيمة في شروط معينة ولكن ذلك ليس ثباتاً، وعلى ذلك تعد القيمة نظرة مستقبلية، بينما المعلومات التاريخية يمكن استعمالها لوضع القيمة ويعد التوقع للفوائد الاقتصادية المستقبلية الموجه الأول للقيمة، فالمستثمرون يشترون التدفق النقدي المستقبلي وليس التدفق النقدي لما مضى أو الحالي.

علاقة سياسات التحفظ المحاسبي بالقيمة السوقية للشركة

مما تقدم عرضه في لجانب النظري أن القيمة السوقية للشركة تتحدد بقيمة سعر سهم الشركة في السوق في نهاية السنة أو ما يطلق عليه سعر الاغلاق والذي يتم تحديده وفقاً لمفهوم القيمة العادلة أو كما يطلق عليه أيضاً القيمة السوقية العادلة وتتأثر هذه القيمة ارتفاعاً وانخفاضاً بسياسات الشركة المحاسبية.

اما القيمة الدفترية تنتج عن تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية (المشهداني، حميد، 2014: 372). ويتم الوصول الى القيمة الدفترية من خلال قسمة اجمالي حقوق المالكين بعد استبعاد قيمة الاسهم الممتازة على متوسط الاسهم التي تم الاكتتاب بها.

وفقاً لدراسة شهيد وعيس (2105) والتي اعتمدت عينة من الشركات السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي بالنسبة لعامي 2010-2009 وعند مقارنة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في كل من عامي الدراسة تلاحظ انخفاض نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية الى أقل من الواحد، مما يدل على ممارسة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للتحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية، كما انخفضت هذه النسبة في بعض الشركات في سنة 2010 لأقل من 0.5% مما يدل على ارتفاع كبير لممارسة سياسات التحفظ المحاسبي من قبل تلك الشركات.

اما في سنة 2011 وسنة 2012 فترى ان نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية ارتفعت الى اكثر من 1% مما يدل على انخفاض في الالتزام بسياسات التحفظ المحاسبي وقد يعود هذا الى ظروف الحرب التي مرت بها سوريا ذلك الوقت. (شهيد، عيس، 2017: 140)

ويرى بعض الباحثين ان الالتزام بسياسات تحفظ عالية له علاقة طردية بزيادة قيم اسهم الشركة، اذ قامت الدراسة على اختبار العلاقة بين مستوى التحفظ والقيمة السوقية للسهم، حيث اظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي لسياسات التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لاسهم الشركة. حيث اظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي طردي لارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي عبر سنوات الدراسة على القيمة السوقية للسهم، مما يعني زيادة قدرة الشركات التي تتميز باستعمال مستوى عالي من التحفظ المحاسبي على التنبؤ بالمستقبل وتقليل المخاطر واتخاذ قرارات استثمارية تتسجم مع الظروف الاستثمارية المحيطة بالشركة. (النجار، 2014: 207)

ويرى ابو بكر (2011) في دراسته الموسومة " سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين " ان هناك زيادة نسبية ملحوظة في دراسة تأثيرات سياسات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على القيم السوقية لاسهم الشركة، وعلى الرغم من دعوات المعايير المحاسبية الدولية والمصرية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. اذ اثبتت الدراسة ان هناك علاقة ايجابية طردية بين سياسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وقيمة الشركة السوقية. (ابوبكر، 2011).

الجانب العملي

لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث واثبات فرضية البحث اعتمد الباحث المنهج الوصفي باستعمال نموذج نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية او ما يطلق عليه نموذج (Beaver & Ryan) والذي اقترح استخدام نسبة القيمة الدفترية الى السوقية (BTM) كمقياس لتحديد مستويات التحفظ المحاسبي والذي يفحص قيمة اسهم الشركة من خلال مقارنة القيمة الدفترية لأسهم الشركة التي تحتسب من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحا منها القيمة الدفترية للأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الاسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الاغلاق في سوق الاوراق المالية في نهاية السنة المالية.

تبين نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية (BTM) فيما اذا كان السهم مقيما في السوق بأعلى مما يجب أو كان مقيما بأقل مما يجب، فاذا كانت النسبة أكبر من (1) صحيح فهذا يعني ان السهم مقيم في السوق بأقل من قيمته العادلة. و اذا كانت النسبة أقل من (1) صحيح فهذا يعني ان السهم مقيم في السوق بأعلى من قيمته العادلة، بمعنى ان السوق قد قيم السهم بتقييم يختلف عن واقع دفاتر الشركة معتمدا في ذلك على عناصر

أخرى خارج الدفاتر، ألا أن الدراسات التي استخدمت هذه النسبة لقياس التحفظ قد اعتمدت فرضيات السوق الكفوء، و التي تقضي بأن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوافرة عنه في التوقيت المناسب بمعنى أن القيمة السوقية عادلة، فعندما تكون نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية منخفضة يعني أن الشركة قامت باستخدام سياسات محاسبية ذات مستوى مقبول من التحفظ أدى إلى تخفيض قيم أصولها.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مقياس (Beaver & Ryan, 2000) لقياس درجة التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل، وهو عبارة عن نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، ويعد هذا المقياس من أبسط المقاييس المستخدمة في الدراسات التطبيقية إذ يعتمد على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وقيمتها السوقية.

ولكن السبب الذي دعا الباحث لاختياره لا يعود لسهولة استخدامه ولكن لصعوبة تطبيق المقاييس الأخرى بسبب ظروف عدم التأكد العالية في بيئة الأعمال العراقية وصعوبة الحصول على معلومات ذات موثوقية تلائم المقاييس الأخرى.

و باستخدام بيانات خمس شركات فندقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وكذلك خمس شركات مصرفية في سوق العراق للأوراق المالية وعلى مدى خمس سنوات لكل شركة، وتم اختيار قطاعي الفنادق والمصارف باعتبارهما من القطاعات النشطة اقتصادياً مقارنة بالقطاعات الأخرى في سوق العراق للأوراق المالية. وتم اختيار الشركات داخل العينة على أساس مؤشرات راس المال والتداول والاستقرار.

وإذا كانت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية منخفضة إلى أقل من (1) صحيح يعني أن الشركة تتبنى سياسات محاسبية تميل نحو التحفظ من خلال التعجيل بالاعتراف بالمصروف والخسائر وتأخير الاعتراف بالإيراد والأرباح، أما إذا كانت النسبة أكبر من (1) صحيح يعني العكس بعدم وجود تحفظ في تطبيق السياسات المحاسبية أو سياسات تحفظ محاسبي منخفضة، ويمكن القول إذا كانت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أقل من (1) صحيح معناه يوجد تحفظ وكلما انخفضت النسبة تزداد درجة التحفظ.

و بعد قياس درجة التحفظ سيتم تحديد اتجاه التغير في مستوى التحفظ ارتفاعاً وانخفاضاً لخمس سنوات متتالية لنفس الشركة تبدأ من سنة 2012 إلى سنة 2016، وإلى هنا سيكون قد تم الوقوف على تحديد درجة التحفظ والوقوف على التغير في هذه الدرجة سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً لخمس سنوات على التوالي ومن ثم تحديد تأثير ذلك على القيمة السوقية لأسهم الشركة من خلال تحديد التغير الحاصل في القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً وانخفاضاً لخمس سنوات على التوالي لنفس الشركة، ومن ثم مقارنة اتجاه التغير الذي حصل في كل من درجة التحفظ من جهة والقيمة السوقية من جهة أخرى، ولأثبت فرضية البحث يفترض أن يكون التغير في كلا من درجة التحفظ والقيمة السوقية يسير في نفس الاتجاه سواء طردياً أو عكسياً.

والآتي وصف وتحليل بيانات عينة البحث:

أولاً: وصف وتحليل بيانات كل شركة من قطاع الفنادق ولمدة خمس سنوات متتالية وكما يلي:

1- فندق عشتار

جدول (1): تحليل بيانات فندق عشتار باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	نوع التغير	تغير بالقيمة السوقية	نوع التغير	الملاحظة
2012	1.574	27.510	0.06	-	-	-	-
2013	2.894	37.100	0.08	ارتفاع	9.59	ارتفاع	طردي
2014	4.110	39.500	0.10	ارتفاع	2.4	ارتفاع	طردي
2015	4.460	40.750	0.11	ارتفاع	1.25	ارتفاع	طردي
2016	3.344	33.300	0.10	انخفاض	7.450	انخفاض	طردي

و لتحليل البيانات المالية الواردة في الجدول اعلاه يوضح القيمة الدفترية و القيمة السوقية لخمس سنوات متتالية وتم تحديد درجة التحفظ لسنة 2012 و كانت (0.06) وبما ان النسبة اقل من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ والقيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية.

اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (0.08) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ارتفاعا مستوى التحفظ بمقدار (0.02) عن السنة السابقة وقابل ذلك ارتفاعا في القيمة السوقية بمقدار (9.59) دينار عن السنة السابقة، و تكررت الحالة سنة 2014 اذ ان ارتفاع درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.02) قبله ارتفاع في القيمة السوقية بمقدار (2.4) دينار، وتعزز التأكد في سنة 2015 اذ ان ارتفاع درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.01) قبله ارتفاع في القيمة السوقية بمقدار (1.25) دينار.

اما سنة 2016 فقد كان التغير طرديا ايضا بين متغيري البحث ولكن هذه المرة في الانخفاض، اذ ان الانخفاض الذي حصل في درجة التحفظ بمقدار (0.01) قبله انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (7.450) دينار في القيمة السوقية عن سنة 2015. من خلال هذه الشركة عينة البحث نجد ان التغير في درجة التحفظ يقابله تغيرا طرديا في القيمة السوقية سواء في حالة الزيادة او النقصان.

2- فندق المنصور

جدول (2): تحليل بيانات فندق المنصور باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير في مستوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	العلامة
2012	0.796	35 000	0.02					
2013	0.495	27.800	0.018	0.002	انخفاض	7.2	انخفاض	طردي
2014	0.483	26 850	0.017	0.001	انخفاض	1.000	انخفاض	طردي
2015	0.423	25 100	0.016	0.01	انخفاض	1.75	انخفاض	طردي
2016	0.628	31.000	0.02	0.004	ارتفاع	5.900	ارتفاع	طردي

ولتحليل البيانات المالية الواردة في الجدول اعلاه يوضح القيمة الدفترية و القيمة السوقية لخمس سنوات متتالية وتم تحديد درجة التحفظ لسنة 2012 و كانت (0.02) وبما ان النسبة اقل من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ و القيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية.

اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (0.018) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً مستوى التحفظ بمقدار (0.002) عن السنة السابقة و قابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (7,2) دينار عن السنة السابقة، و تكررت الحالة سنة 2014 اذ ان انخفاض درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.001) قبله ارتفاع في القيمة السوقية بمقدار (1,000) دينار، وتعزز التأكد في سنة 2015 اذ ان انخفاض درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.01) قبله انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (1.75) دينار، اما سنة 2016 فقد كان التغير طرديا ايضا بين متغيري البحث ولكن هذه المرة في الارتفاع، اذ ان الارتفاع الذي حصل في درجة التحفظ بمقدار (0.004) قبله ارتفاعاً في القيمة السوقية بمقدار (5,900) دينار في القيمة السوقية عن سنة 2015.

من خلال هذه الشركة عينة البحث نجد ان التغير في درجة التحفظ يقابله تغيرا طرديا في القيمة السوقية سواء في حالة الزيادة او النقصان.

3 - فندق السدير

جول (3): تحليل بيانات فندق السدير باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير في مستوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	الحالة
2012	0.773	17.500	0.04	-	-	-	-	-
2013	0.822	18.750	0.05	0.01	ارتفاع	1.25	ارتفاع	طردي
2014	0.824	28.000	0.06	0.01	ارتفاع	9.25	ارتفاع	طردي
2015	0.812	21.250	0.03	0.03	انخفاض	26.75	انخفاض	طردي
2016	0.681	16.850	0.03	-	ثبات	4.4	انخفاض	-

و لتحليل البيانات المالية الواردة في الجدول اعلاه يوضح القيمة الدفترية و القيمة السوقية لخمس سنوات متتالية و تم تحديد درجة التحفظ لسنة 2012 وكانت (0.04) وبما ان النسبة اقل من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ والقيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية. اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (0.05) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ارتفاعا مستوى التحفظ بمقدار (0.01) عن السنة السابقة وقبل ذلك ارتفاعا في القيمة السوقية بمقدار (1,25) دينار عن السنة السابقة، و تكررت الحالة سنة 2014 إذ ان ارتفاع درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.01) قبله ارتفاع في القيمة السوقية بمقدار (9,25) دينار، وتعرز التأكد في سنة 2015 إذ ان انخفاض درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.03) قبله انخفاض ملحوظ في القيمة السوقية بمقدار (26,75) دينار، اما سنة 2016 لم يتم التمكن الى الوصول لشكل العلاقة بين بين متغيري البحث بسبب الثبات الذي حصل في مستوى التحفظ. ولكن الثبات هنا دل على عدم تطوير وتحسين السياسات المحاسبية المتبعة فنتج عنه انخفاضا في القيمة السوقية بمقدار (4,4) دينار عن سنة 2015 .

من خلال هذه الشركة عينة البحث نجد ان التغير في درجة التحفظ يقابله تغيرا طرديا في القيمة السوقية سواء في حالة الزيادة او النقصان. وكذلك ثبات مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وعدم تحسينها او تطويرها يؤثر بشكل سلبي ايضا على القيمة السوقية لأسهم الشركة.

4- الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية

جول (4): تحليل بيانات الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير في مستوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	الحالة
2012	1.762	19.250	0.09	-	-	-	-	-
2013	2.079	20.000	0.10	0.01	ارتفاع	0.75	ارتفاع	طردي
2014	1.348	18.500	0.07	0.03	انخفاض	1.5	انخفاض	طردي
2015	1.240	3.700	0.03	0.04	انخفاض	14.8	انخفاض	طردي
2016	1.709	8.500	0.2	0.17	ارتفاع	4.8	ارتفاع	طردي

ولتحليل البيانات المالية الواردة في الجدول اعلاه يوضح القيمة الدفترية والقيمة السوقية لخمس سنوات متتالية و تم تحديد درجة التحفظ لسنة 2012 وكانت (0.09) وبما ان النسبة اقل من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ والقيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية.

اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (0.10) و بالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ارتفاع مستوى التحفظ بمقدار (0.1) عن السنة السابقة وقبل ذلك ارتفاعا في القيمة السوقية بمقدار (0,75) دينار عن السنة السابقة، وانعكست الحالة سنة 2014 إذ ان انخفاض درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.03) قبله انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (1,5) دينار، وتعرز التأكد في سنة 2015 إذ ان انخفاض درجة التحفظ عن السنة الماضية بمقدار (0.04) قبله انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (14.8) دينار، اما سنة 2016

فقد كان التغير طرديا ايضا بين متغيري البحث و لكن هذه المرة في الارتفاع , اذ ان الارتفاع الذي حصل في درجة التحفظ بمقدار (0.17) قابله ارتفاعا في القيمة السوقية بمقدار (4.8) دينار في القيمة السوقية عن سنة 2015.

من خلال هذه الشركة عينة البحث نجد ان التغير في درجة التحفظ يقابله تغيرا طرديا في القيمة السوقية سواء في حالة الزيادة او النقصان.

5 - فنادق كربلاء

جدول (5): تحليل بيانات فنادق كربلاء باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير في مستوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	الملاحظة
2012	1.266	2.500	0.51	-	-	-	-	-
2013	1.006	1.300	0.7	0.2	ارتفاع	1.2	انخفاض	محاسبي
2014	1.154	1.600	0.7	-	ثبات	0.300	ارتفاع	-
2015	1.154	1.600	0.7	-	ثبات	-	-	-
2016	1.151	1.600	0.7	-	ثبات	-	ثبات	-

ولتحليل بيانات هذه الشركة من عينة البحث تم تحديد مستوى التحفظ لسنة 2012 الذي كان بمقدار (0.5) و بما ان النسبة اقل من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ و القيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية. اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (0.7) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ارتفاع مستوى التحفظ بمقدار (0.2) عن السنة السابقة وقابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (1.2) دينار عن السنة السابقة.

ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيرا عكسيا في القيمة السوقية ويمكن اعتبار هذا التغير تغير شاذ بالنسبة للمقياس المستخدم ربما بسبب اخطاء محاسبية او عدم الدقة في القياس او التقديرات المحاسبية وبالنتيجة ادى الى عدم اظهار القوائم بشكلها الصحيح.

اما في سنة 2014 فكانت درجة التحفظ (0.7) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ثبات مستوى التحفظ مع السنة السابقة وقابل ذلك ارتفاع في القيمة السوقية بمقدار (0.300) دينار عن السنة السابقة، ونجد ان الثبات في التحفظ المحاسبي يقابله ارتفاع في القيمة السوقية ويمكن اعتبار هذا التغير تغير شاذ بالنسبة للمقياس المستخدم وقد يكون ناتج عن عدم الدقة في القياس المحاسبي او اخطاء محاسبية لم تظهر القوائم المالية بشكلها الصحيح.

اما في سنة 2015 و 2016 فكانت درجة التحفظ (0.7) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ثبات مستوى التحفظ مع السنة السابقة وقابل ذلك ثبات في القيمة السوقية بمقدار (0.300) دينار، ونجد ان ثبات سياسات التحفظ المحاسبي قابلها ثبات في القيمة السوقية وهذا يثبت فرضية البحث بل هناك علاقة بين سياسات التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية.

ثانياً: وصف و تحليل بيانات كل شركة من قطاع المصارف ولمدة خمس سنوات متتالية و كما يلي

1- المصرف التجاري العراقي

جدول (6): تحليل بيانات المصرف التجاري العراقي باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير في مستوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	الملاحظة
2012	1.432	1.270	1.127	-	-	-	-	-
2013	1.311	0.920	1.425	0.03	انخفاض	0.370	انخفاض	طردي
2014	1.138	0.660	1.724	0.03	انخفاض	0.260	انخفاض	طردي
2015	1.098	0.410	2.678	1.0	انخفاض	0.250	انخفاض	طردي
2016	1.128	0.480	2.35	0.3	ارتفاع	0.070	ارتفاع	طردي

ولتحليل بيانات هذه الشركة من عينة البحث تم تحديد مستوى التحفظ لسنة 2012 الذي كان بمقدار (1.127) و ما ان النسبة اعلى من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ منخفض، و لم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ و القيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية. اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (1.425) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً بمستوى التحفظ بمقدار (0.03) عن السنة السابقة و قابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (0.370) دينار عن السنة السابقة، ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية. اما في سنة 2014 فكانت درجة التحفظ (1.724) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً في مستوى التحفظ بمقدار (0.03) عن السنة السابقة، و قابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.260) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية.

اما في سنة 2015 فكانت درجة التحفظ (2.678) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً بمستوى التحفظ بمقدار (1.0) عن السنة السابقة، و قابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.250) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية.

وفي سنة 2016 فكانت درجة التحفظ (2.35) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ارتفاعاً في مستوى التحفظ بمقدار (0.3) عن السنة السابقة، و قابل ذلك ارتفاعاً في القيمة السوقية بمقدار (0.070) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية.

مما تقدم اعلاه يرى الباحث ان سياسات التحفظ المحاسبي منخفضة جداً ان لم تكن معدومة، وربما المصرف يمارس سياسات ادارة ارباح لان المصرف يحقق ارباح مع انخفاض في القيمة السوقية.

2- مصرف ايلاف الاسلامي

جدول (7): تحليل بيانات مصرف ايلاف الاسلامي باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير في مستوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	العلاقة
2012	1.334	0.880	1.515	-	-	-	-	-
2013	1.240	0.790	1.559	0.004	انخفاض	0.2	انخفاض	طردي
2014	1.177	0.750	1.569	0.01	انخفاض	0.04	انخفاض	طردي
2015	1.018	0.600	1.696	0.01	انخفاض	0.150	انخفاض	طردي
2016	1.037	0.340	3.05	1.8	انخفاض	0.260	انخفاض	طردي

ولتحليل بيانات هذه الشركة من عينة البحث تم تحديد مستوى التحفظ لسنة 2012 الذي كان بمقدار (1.515) وبما ان النسبة اعلى من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ منخفض، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ و القيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية. اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (1.559) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً بمستوى التحفظ بمقدار (0.04) عن السنة السابقة و قابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (0.2) دينار عن السنة السابقة، ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية. اما في سنة 2014 فكانت درجة التحفظ (1.569) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً في مستوى التحفظ بمقدار (0.01) عن السنة السابقة، و قابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.04) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية.

اما في سنة 2015 فكانت درجة التحفظ (1.696) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً مستوى التحفظ بمقدار (0.01) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.150) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية. وفي سنة 2016 فكانت درجة التحفظ (3.05) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً في مستوى التحفظ بمقدار (1.8) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (0.260) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية. مما تقدم نجد ان مصرف ايلاف التجاري يمارس سياسات تحفظ محاسبي تكاد ان تكون معدومة ومن الملفت للنظر الفجوة الكبيرة بين سنة 2015 وسنة 2016 التي يقابلها ثبات نسبي في القيمة السوقية مما يدل على ممارسة ادارة ارباح او اخطاء محاسبية.

3- مصرف الاستثمار

جدول رقم (8) تحليل بيانات مصرف الاستثمار باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	مستوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	الملاحظة
2012	1.186	1.010	1.174	-	-	-	-	-
2013	1.202	0.920	1.306	0.140	انخفاض	0.013	ارتفاع	عكسي
2014	1.135	1.000	1.135	0.17	ارتفاع	0.07	انخفاض	عكسي
2015	1.125	0.680	1.838	0.7	انخفاض	0.01	انخفاض	طردي
2016	1.59	0.600	2.65	0.8	انخفاض	0.3	ارتفاع	عكسي

وتحليل بيانات هذه الشركة من عينة البحث تم تحديد مستوى التحفظ لسنة 2012 الذي كان بمقدار (1.174) وبما ان النسبة اعلى من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ منخفض، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ والقيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية. اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (1.306) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاض مستوى التحفظ بمقدار (0.140) عن السنة السابقة و قابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (0.013) دينار عن السنة السابقة، ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً عكسياً في القيمة السوقية. اما في سنة 2014 فكانت درجة التحفظ (1.135) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً في مستوى التحفظ بمقدار (0.17) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.07) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً عكسياً في القيمة السوقية. اما في سنة 2015 فكانت درجة التحفظ (1.838) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً مستوى التحفظ بمقدار (0.7) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.01) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية. وفي سنة 2016 فكانت درجة التحفظ (2.65) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً في مستوى التحفظ بمقدار (0.8) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (0.3) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً عكسياً في القيمة السوقية. يرى الباحث ان بيانات المصرف قد تكون مشوهة ولا يمكن قياسها وفقاً لمقياس (Beaver & Ryan) وربما هذا يعود لاخطاء في القياس المحاسبي او سياسات ادارة ارباح من الشركة.

4- مصرف كردستان

جدول رقم (4): تحليل بيانات مصرف كردستان باستعمال نموذج (BTM)

السنة	القيمة القدرية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير بمسوى التحفظ	نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	نوع التغير	الملاحظة
2012	1.300	2.100	0.619	-	-	-	-	-
2013	1.421	2.250	0.631	0.01	انخفاض	0.150	ارتفاع	صكبي
2014	1.160	1.900	0.610	0.02	ارتفاع	0.350	انخفاض	صكبي
2015	1.70	1.450	1.172	0.5	انخفاض	0.450	انخفاض	طردني
2016	1.87	1.260	1.484	0.3	انخفاض	0.190	انخفاض	طردني

ولتحليل بيانات هذه الشركة من عينة البحث تم تحديد مستوى التحفظ لسنة 2012 الذي كان بمقدار (0.619) وبما ان النسبة اقل من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ محاسبي، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ والقيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية. ونلاحظ ان بيانات هذا المصرف اشترت ان السنتين 2013 و 2014 استعمال سياملت محاسبية متحفظة ولكن كان انعكاسها على سنة 2013 عكسيا تمثل بانخفاض في القيمة السوقية، وفي سنة 2014 فكان التحفظ المحاسبي منسجما مع الارتفاع في القيمة السوقية. اما سنة 2015 وسنة 2016 فشهدت انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي حيث عبرت النسبة رقم (1) صحيح (1.172) لسنة 2015 و (1.484) لسنة 2016 قابله انخفاض بالقيمة السوقية وكالاتي (0.450) لسنة 2015 و (0.190) لسنة 2016 وهذه النسبة جاءت منسجمة مع نموذج (Beaver & Ryan).

5- مصرف بغداد

جدول رقم (5): تحليل بيانات مصرف بغداد باستعمال نموذج (BTM)

نوع التغير	التغير في القيمة السوقية	السنة	القيمة القدرية	القيمة السوقية	مستوى التحفظ	التغير في مسوى التحفظ	نوع التغير	الملاحظة
-	-	2012	1.184	1.800	0.657	-	-	-
ارتفاع	0.260	2013	1.165	2.060	0.565	0.01	ارتفاع	طردني
انخفاض	0.410	2014	1.170	1.650	0.709	0.15	انخفاض	طردني
انخفاض	0.480	2015	1.074	1.170	0.917	0.2	انخفاض	طردني
انخفاض	0.260	2016	1.131	0.910	1.242	0.3	انخفاض	طردني

ولتحليل بيانات هذه الشركة من عينة البحث تم تحديد مستوى التحفظ لسنة 2012 الذي كان بمقدار (0.657) وبما ان النسبة اعلى من واحد صحيح يدل ذلك على وجود تحفظ منخفض، ولم يتم تحديد التغيرات في درجة التحفظ والقيمة السوقية على اعتبار انها اول سنة من السلسلة الزمنية. اما في سنة 2013 فكانت درجة التحفظ (0.565) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ ارتفاع مستوى التحفظ بمقدار (0.01) عن السنة السابقة وقابل ذلك ارتفاعا في القيمة السوقية بمقدار (0.260) دينار عن السنة السابقة، ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيرا طرديا في القيمة السوقية. اما في سنة 2014 فكانت درجة التحفظ (0.709) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضا في مستوى التحفظ بمقدار (0.15) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.410) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيرا طرديا في القيمة السوقية. اما في سنة 2015 فكانت درجة التحفظ (0.917) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضا مستوى التحفظ بمقدار (0.2) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاض في القيمة السوقية بمقدار (0.480) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيرا طرديا في القيمة السوقية. وفي سنة 2016 فكانت درجة التحفظ

(1.242) وبالمقارنة مع السنة السابقة نلاحظ انخفاضاً في مستوى التحفظ بمقدار (0.3) عن السنة السابقة، وقابل ذلك انخفاضاً في القيمة السوقية بمقدار (0.260) دينار ونجد ان التغير في التحفظ المحاسبي يقابله تغيراً طردياً في القيمة السوقية.

● نلاحظ ان تحليل بيانات مصرف بغداد جاءت منسجمة مع نموذج (Beaver & Ryan) اذا ارتفاع التحفظ المحاسبي في سنة 2013 قابله ارتفاع في القيمة السوقية، اما في سنوات 2014 ، 2015 ، 2016 فكل ذلك انخفاض في سياسات التحفظ المحاسبي قابله انخفاض في القيمة السوقية لاسهم الشركة. وما تقدم من وصف وتحليل نتائج التحليل الاحصائي يثبت فرضية البحث: مفادها ((ان هناك تأثير لمستوى التحفظ المحاسبي المستعمل في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على القيمة السوقية لهذه الشركات)). اذ اثبتت نتائج التحليل ان هناك علاقة بين نسبة التغير في القيمة السوقية الى القيمة الدفترية سواء بالانخفاض او بالارتفاع (مستوى التحفظ المحاسبي) مع التغير في القيمة السوقية حيث اثبتت نتائج التحليل العملي ان ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية اقل من رقم "1" صحيح) يؤدي الى ارتفاع بالقيمة السوقية. والعكس ايضا اثبت صحة فرضية البحث حيث اثبتت نتائج التحليل العملي ان انخفاض التحفظ المحاسبي يؤدي الى الانخفاض في القيمة السوقية.

الاستنتاجات

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

اولاً: يعتبر التحفظ المحاسبي إحدى السياسات المحاسبية التي يتم استعمالها للحد من الاختلافات بين الادارة والاطراف الاخرى والتي تساهم في تحقيق التوازن بين الادارة ومتطلبات الاطراف الاخرى. ثانياً: ان قيام الشركات بالمبالغة في تفعيل درجة مستوى التحفظ المحاسبي له انعكاسات غير ايجابية على التقرير المالي للشركة، ويفتح المجال لتلاعب الإدارة، ولكن في المقابل ان استخدام سياسات تحفظ صحيحة منسجمة مع المعايير المحاسبية العديدة من الجوانب الإيجابية وتحد من سلوكيات الإدارة النفعية وتحقيق مصداقية للتقارير المالية، ويحقق الحماية لكل من المستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى.

ثالثاً: بينت نتائج الجانب العملي من البحث بتطبيق نموذج (Beaver & Ryan, 2000) والخاص بقياس مستوى التحفظ المالي على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة بين 2012-2016 ان مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يتباين باختلاف القطاعات التي تنتمي اليها الشركة.

رابعاً: هناك تذبذب في مستويات التحفظ المحاسبي في الشركات عينة البحث، ففي سنة مالية هناك انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي يقابله انخفاض في القيمة السوقية، وفي السنة التالية نلاحظ الشركة نفسها تمتاز بسياسات تحفظ عالية يقابلها ارتفاع في القيمة السوقية لاسهم الشركة. ويرى الباحث ان سبب التذبذب يعود لاختلاف اسس القياس المحاسبي وكذلك الى الجهل في تطبيق التعديلات التي تطرأ على القواعد او المعايير المحاسبية والطرق المحاسبية من قبل الشركات عينة البحث.

خامساً: أظهرت نتائج الدراسة العملية وخصوصاً في القطاع المصرفي ضعف في ممارسات التحفظ المحاسبي او عدم وجود للتحفظ المحاسبي انعكاس على قيم هذه الشركات فانخفضت فيها القيمة السوقية عن القيمة الدفترية بنسب كبيرة، على عكس شركات القطاع الفني الذي اظهرت نتائج التحليل مستويات تحفظ عالية لهذه الشركات قابله ارتفاع في مستوى القيمة السوقية لهذه الشركات.

التوصيات

أولاً: ينبغي زيادة الدراسات التي تقيس مستويات التحفظ المحاسبي في سوق العراق للأوراق المالية وتقييم مدى انسجامه مع القواعد المحاسبية المحلية ومع المعايير الدولية المتبناة لأهمية الموضوع ولقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جانب، ولعلاقة قيس مستوى التحفظ في التقارير المالية في الشركات بموضوع سلوكيات الإدارة التفعيلية وإدارة الأرباح من جانب آخر.

ثانياً: على ديوان الرقابة المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين في مجال المحاسبة إصدار تعليمات وإرشادات تطبيقية لسياسات التحفظ المحاسبي كدليل للشركات للحد من التلاعب بالأرقام المحاسبية وممارسات وإدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية لما لها من تأثيرات سلبية على القوائم المالية تنعكس على جوانب متعددة منها جودة التقارير المالية وخصائص المعلومات المحاسبية وبالنتيجة على قيمة الشركة السوقية العادلة.

ثالثاً: ينبغي على إدارة سوق العراق للأوراق المالية إلزام الشركات المسجلة بالإفصاح عن سياسات التحفظ المحاسبي المستخدمة في التقارير المالية السنوية مع بيان مبررات استخدام هذه السياسات وشرح لانعكاساتها على نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة.

رابعاً: أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية في عينة البحث تذبذب في سياسات التحفظ المحاسبي يميل إلى الانخفاض في التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية.

خامساً: وتوصي الدراسة بزيادة الدور الرقابي للهيئة المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية لمتابعة التقارير المالية للشركات (وخصوصاً قطاع الشركات المصرفية الذي أظهرت نتائج الدراسة العملية تبايناً كبيراً بين قيمه السوقية وقيمه الدفترية) في والتأكد من استخدامها سياسات تحفظ محاسبية مناسبة ومتوافقة مع القواعد المحاسبية المحلية والمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة ضمن البيئة المحلية لزيادة الموثوقية في التقارير المالية وضمن حقوق الأطراف ذات العلاقة.

المصادر

أولاً: المصادر العربي:

- [1] إبراهيم، محمد عبدالله. (2010) " استعمال طريقة القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية وأثره في العرض والإفصاح في القوائم المالية" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 24، 153-172.
- [2] أبو بكر، زمزم أحمد. (2011). " سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة حلوان-مصر.
- [3] جبا، ناظم شعلان. (2017). " قيس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وأثارها" مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد(2)، 107-133.
- [4] خضير، ريم محسن. (2009). " أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية"، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد.
- [5] سلطان، محمد موسى عبدالله. (2014). " العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- [6] سوق العراق للأوراق المالية متاح على الموقع الالكتروني <http://www.isx-iq.net>

- [7] شهيد، رزان؛ عبس، فاطمة محمد شريف. (2017). " قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)" مجلة جامعة القدس للأبحاث المفتوحة؛ العدد (42)، 142-133.
- [8] عبد الملك، احمد رجب. (2013) " دراسة العلاقة بين أليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الاسهم السعودي" مجلة المحاسبة والمراجعة – AUJAA العدد (1) 207-232.
- [9] المشهداني، بشرى نجم ؛ حميد، أنمار. (2014). " قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (78) ، 392-359.
- [10] النجار، جميل حمس. (2014). " قياس مستوى التحفظ المالي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم" مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد (2). 224-177.
- [11] ياسين، محمد. (2008). قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- [1] Beaver, W. and Ryan, S. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism:
- [2] Beaver, W. H. & Ryan S. G. (2000). Biases and Lags in Book Value and their Effects on the Ability of the book-to- market Ratio to Predict Book Return on Equity. Journal of Accounting Research, Vol. 38 Pp. 127-148.
- [3] Ernst & Young. (2001). "Summary in International Accounting standards" available at: ey.com.
- [4] Hamdan, A. (2011). The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain. International Journal of Business and Management, Vol. (6), No. (7), PP.10-21.
- [5] Hayan, C. (1995). The Information Content of Losses , Journal of Accounting & Economics, Vol. (20), No. (2), PP.125-153.
- [6] Hitchner, James R. "Financial Valuation-Application and Models " , 1th ed , John Wiley & Sons, Inc., 2003 .
- [7] IASB, "International Accounting Standards Board. (2004), 30 Cannon street' London EC 4M 6x11, United Kingdom: Publications Email: Publications@iasb.org.
- [8] Kieso, Donald E. and Weygandt, Jerry J., "Intermediate Accounting" John Wiley and Sons Inc. th ed., 2005.

- [9] Kieso,Donald E. and Weygandt,Jerry J.,"Intermediate Accounting" John Wiley and Sons Inc. th ed., 2015.
- [10] Kieso,Donald E. and Weygandt,Jerry J.,"Intermediate Accounting" John Wiley and Sons Inc. th ed., 2017.
- [11] Mitton, T. (2002). A cross-Firm Analysis of the Impact of Corporate Governance on the East Asian Financial Crisis. Journal of Financial Economics, Vol. (64), PP.215-241.
- [12] Ramaling Egowda, S., and Yong Y. (2011).Institutional Ownership and Opportunities. Accounting Horizons, Vol. (17), PP. 287-301.
- [13] Lawani Imade Rebecca et al.:(2015) "Conservatism and Value Relevance of Accounting Information in Quoted Firms in Nigeria" International Journal of Finance and Accounting 2015, 4(1): 21-39.
- [14] Ross. Stephen, Westerfield ,Randolph w . and Jaffe ,Jeffrey F., " Corporate Finance", 6th ed , McGraw-Hill, New yourk, 2002.
- [15] Spiceland, David, J. Sepe, F. and Tomassini, A. Lawrence,"Intermediate Accounting"3thed, McGraw Hill Irwin, 2003.
- [16] Watts, R. (2003). (b). Conservatism in accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. Accounting Horizons, Vol. (17), PP. 287-301.
- [17] Watts, R.L., (2003). (a). Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. Accounting Horizons, Vol. (17), PP. 207-221.
- [18] Wiley, IFRS.(2015). "International Financial Reporting Standards: Application and Interpretation" Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.